





إنه لمن دواعي سروري، أن تشارك حكومة الوحدة الوطنية باستعراض تقريرها الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك، الذي يأتي تأكيداً على الأهمية التي توليها بلداننا لتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توافق المجتمع الدولي عليها وارتضاها إطاراً شاملاً، ليعمل من خلاله على تحقيق الرضاء والرفاهية لشعبه، ونؤكد من خلال هذا التقرير على أهمية الشراكة وتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية وشركاء دولة ليبيا جنباً إلى جنب، للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن الليبي.

إن دولة ليبيا قد تبنت النهج القائم على مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، ورسمت المسار الذي اتبعته كافة مؤسسات القطاعين العام والخاص عند التعامل مع التحديات التي تواجه تحقيق أجندة التنمية المستدامة، وبذلك تحقق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة مقارنةً بأي وقت مضى لاسيما في ظل التحديات الشديدة التي واجهت حكومة الوحدة الوطنية بسبب الانقسام السياسي والتغيير المناخي وما نتج عنه من انهيار للسدود والفيضانات التي طالت مدينة درنة الحبيبة والمناطق المجاورة لها، وما تعرضت له من دمار، الأمر الذي ركز جهود حكومة الوحدة الوطنية على إعادة إعمار المدينة والمناطق المحيطة بها لإعادة الحياة لها.

وعلى الرغم من تلك التحديات فقد تعاملت حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية مع أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها وفق منظور شامل يأخذ في الاعتبار التقاطع بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تتناولها أهداف التنمية السبعة عشر.

وانطلاقاً من أهمية تحقيق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فقد حرصت الحكومة على توطيد أهداف التنمية ودمجها في سياساتها وخططها وبرامجها التنموية، لإدراكها منذ البداية أن المواطن هو محور التنمية، وعليه صممت خططها وبرامجها التنموية بشكل يكفل مصلحته ويلبي طموحاته وتطلعاته في العيش الكريم، ولقد تبلورت هذه السياسات والخطط الوطنية في مبادرة "عودة الحياة" التي تشرفت بإطلاقها منذ ثلاث سنوات كبرنامج تنموياً طموحاً، وهنا تؤكد حكومة الوحدة الوطنية إن التقدم المحرز الذي حققته في تنفيذ الأهداف لم يأت دون تضحيات المواطن الليبي التي أثبت من خلالها قدرته على تحمل الصعاب في سبيل بناء وطنه وتحقيق تطلعاته، ولا تزال الحكومة تواصل بخطى ثابتة تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ختاماً، نؤكد على التزام حكومة الوحدة الوطنية بتسريع وتيرة تبني ودمج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والسياسات التنموية المختلفة عبر إطلاق خطة للتعافي الاقتصادي والاجتماعي، وموائمة برنامج الحكومة الذي أطلقته تحت مسمى (عودة الحياة) مع الأهداف السبعة عشر لنضمن لشعبنا مستقبلاً مشرقاً نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي من خلاله في مسيرة البناء وإعادة الإعمار، ونواجه من خلاله التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشكل الأمثل الذي يتطلع إليه المواطن الليبي وبالتعاون مع شركائنا الدوليين.

وفق الله كافة الدول في تحقيق أجندة التنمية المستدامة.

المهندس عبدالحميد محمد الدبابس
رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية



يسرني أن أضع أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لليبيا الذي يعرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ويعطي لمحة عن الجهود التي تبذلها الدولة الليبية من خلال حكومة الوحدة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ولأهمية أجندة التنمية المستدامة التي اتفق عليها المجتمع الدولي، فإن وزارة التخطيط أخذت بزمام المبادرة انطلاقاً من مسؤوليتها عن التخطيط والتنمية الوطنية، فتقدمت بطلب رسمي لإدراج دولة ليبيا ضمن الدول التي ستستعرض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في يوليو 2024م، ليكون نقطة انطلاق نحو استعادة مسار التنمية والتعافي. وقد اتخذت الوزارة عدة خطوات لإعداد التقرير الطوعي الثاني وفق منهجية مستندة إلى مشاركة مجتمعية واسعة من خلال العديد من المنتديات ومنصات الحوار والتفاعل وتبادل الخبرات بين كافة أصحاب المصلحة من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كذلك البلديات التي كان لها دور فاعل في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في المدن والمجتمعات المحلية، وذلك تعزيزاً للامركزية بما يمكن وحدات الإدارة المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذا، تعتمد دولة ليبيا من خلال النقاش المثمر والبناء إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعادة مسيرة التنمية والتعافي وإعادة الإعمار وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ويبين هذا الاستعراض ما حققته دولة ليبيا من نتائج ملموسة في جِلّ أهداف التنمية المستدامة، حيث قامت بوضع جملة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية من بينها مشروع التعداد العام للسكان الذي توقف منذ العام 2006، وخطة لإدارة مياه النهر الصناعي، وخطة لإدارة الموارد المائية، وخطط قطاعية للمرافق والبنية التحتية والمشروعات الصغرى والمتوسطة لدعم الشباب. وبهذا تمكنت من تقليص الإجهاد المالي على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتطوير شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه، وتشجيع القطاع الزراعي على الاستثمار في بنية المحميات الزراعية وأنظمة الزراعة وتقنيات الري الحديثة. كذلك وضعت الدولة الليبية خطاً لتحسين البنية التحتية الداعمة للاتصالات والرقمنة واحتضان الثورة الرقمية من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى رقمية. ووضعت استراتيجية للنهوض بالعمل المناخي الذي بات يشهد تحركاً كبيراً وملحوساً في دولة ليبيا، حيث أقرت الحكومة استراتيجية وطنية طموحة للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بالشراكة مع القطاعات العامة المختصة وإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (IPFM- USAID) تضمن تسريع وتيرة التحول إلى الطاقات المتجددة، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون.

ولقد جاء هذا التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على الرغم من وجود العديد من التحديات كحالة عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الوضع الأمني، وتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية، والتي أوجدت لها حكومة الوحدة الوطنية الحلول الملائمة للتخفيف من حدتها والقضاء عليها مستقبلاً. وهنا فإن دولة ليبيا وهي تعرض تقريرها الوطني الطوعي الثاني تدرك أن الطريق ما يزال طويلاً، وأن تحقيق الالتزامات المطلوبة مرهون بالقدرة على مواجهة تلك التحديات القائمة.

كما أن دولة ليبيا تعي جيداً أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعليه عقدت عدة شراكات مع مختلف منظمات الأمم المتحدة على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات. وتأمل من خلال هذا التقرير أن يكون الاستعراض أداة لإثراء عملية المراجعة الشاملة لتقييم مدى مواءمة الخطط الحكومية الحالية والمستجدة مع أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ختاماً، نتمنى لكافة الدول التقدم والرخاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ. محمد يوسف الزيداني
وزير التخطيط

فهرس المحتويات

6-4	المقدمة	1
23-7	الملخص التنفيذي	2
26-24	الآليات والإطار المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	3
27	المنهجية وعملية إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني	4
28	مسودة الخطة التنفيذية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)	5
29	مسودة الخطة التنفيذية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)	6
30	المشاركة المجتمعية منهج العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	7
31	مواءمة السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية	8
-	التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	9
36-32	الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله	-
40-37	الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي	-
46-41	الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار	-
54-47	الهدف الرابع: سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم	-
57-55	الهدف الخامس: تحقيق المساواة وتمكين النساء	-
60-58	الهدف السادس: كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	-
66-61	الهدف السابع: كفاءة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	-
70-67	الهدف الثامن: توفير العمل اللائق للجميع	-
76-71	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنى التحتية	-
81-77	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	-
87-82	الهدف الحادي عشر: مدن مستدامة وأمنة	-
91-88	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	-
94-92	الهدف الثالث عشر: التصدي لتغير المناخ	-
98-95	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت	-
104-99	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	-
109-105	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	-
114-110	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	-
117-115	التحديات	10
120-116	التطلعات المستقبلية	11
122-21	المصادر	12
129-123	الملاحق	13
130	ملاحظات	14

الهدف الثامن :
العمل اللائق
والنمو الاقتصادي.



المقدمة

مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من أعلى المستويات في إفريقيا، وحالياً تبذل دولة ليبيا جهوداً كبيرة للتحرك قُدماً والتغلب على التحديات الاقتصادية التي أنتجها الصراع السياسي، ويمكن رؤية هذه الجهود من خلال برامج عودة الحياة والإعمار التي تشهدها البلاد حالياً.

بعد النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والازدهار، ويتمتع الاقتصاد الليبي بالعديد من المزايا والإمكانيات الضخمة والنادرة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو كبيرة في المرحلة المقبلة، إذ تمتلك ليبيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز، كما تصنف من البلدان ذات الدخل المتوسط العالي، وبالتالي يعد

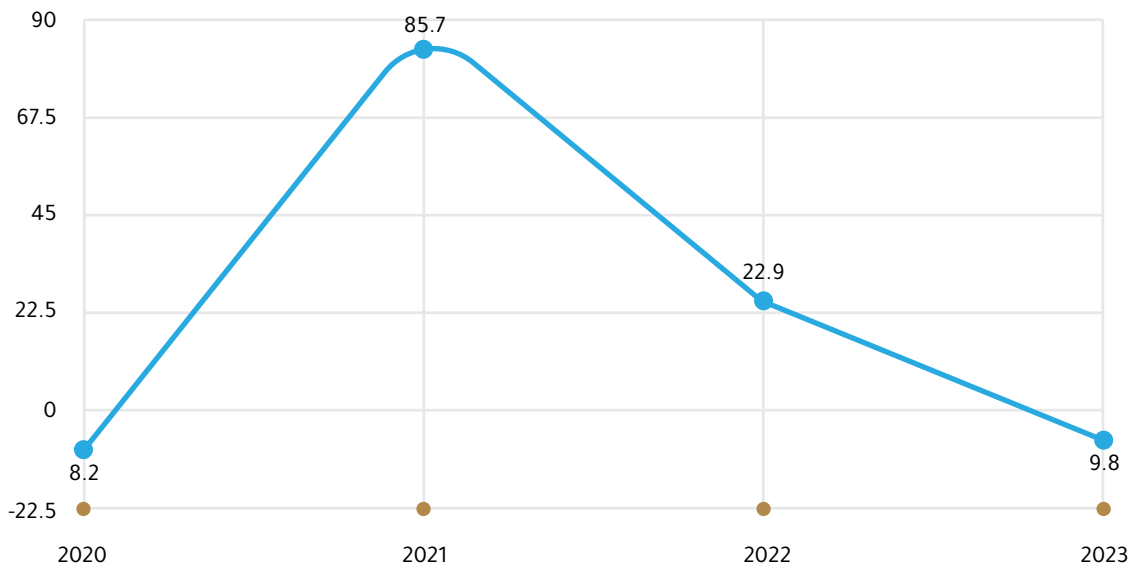
التقدم المحرز:

الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية:

سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ارتفاعاً في السنوات 2020 و2021، ثم انخفض خلال 2022 و2023، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط في بعض الفترات وعدم استقرار الإنتاج المحلي في فترات أخرى.

البيان	الوحدة	2020	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دينار ليبي	15,241	33,662	43,930	39,790	-
	دولار لكل فرد عامل أمريكي	4,011	7,447	9,152	8,255	-
معدل النمو السنوي	النسبة %	(8.2)	85.7	22.9	(9.8)	7%

جدول (1:6) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد 2023-2020



شكل (1:6): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (%)

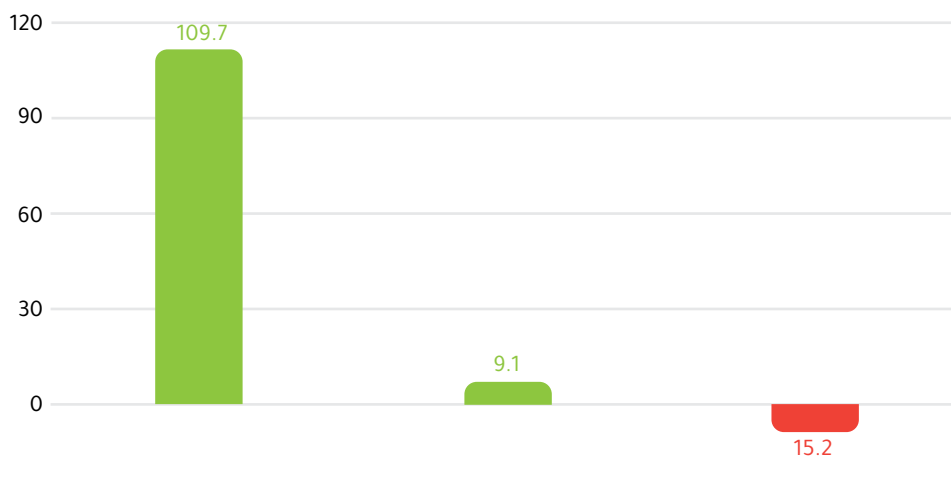
تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار

تحفيز معدل النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد، وسجل نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 13.7 سنة 2020 إلى 26.59 سنة 2023.

يعول في ليبيا على التنوع الاقتصادي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من إنتاجية القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يتم تطويرها والاستثمار في نشاطاتها، ومن ثم

البيان	الوحدة	2020	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي	دينار ليبي	49,356	109,230	141,703	127,651	زيادة
	دولار لكل فرد عامل أمريكي	13,710	28,745	31,350	26,594	زيادة
معدل النمو السنوي	النسبة %	-	109.7	9.1	-15.2	زيادة

جدول (2:6) معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل 2023-2020



شكل (2:6): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

وسجل معدل البطالة الكلي ارتفاعاً من 14.4 في عام 2021 إلى 16.27 في عام 2023، بنسبة 14.63% عند الذكور، و19.3% عند الإناث.

سجل متوسط الدخل الشهري ارتفاعاً مستمراً من 1233 ديناراً ليبي في عام 2021 إلى 1374 ديناراً ليبي في عام 2023 بالنسبة للذكور، وأيضاً بالنسبة للإناث من 1222 ديناراً ليبي في عام 2021 إلى 1405 ديناراً ليبي في عام 2023.

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
متوسط الدخل الشهري	دينار	1247	1311	1379	-
الذكور	دينار	1233	1302	1374	-
الإناث	دينار	1222	1311	1405	-
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		0.99	1.01	1.02	1

الجدول (3:6) متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
معدل البطالة	نسبة	14.4	15.3	16.27	خفض
الذكور	نسبة	12.6	13.3	14.63	خفض
الإناث	نسبة	17.1	18.4	19.3	خفض

الجدول (4:6) معدل البطالة، حسب الجنس

الشباب خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

شهدت سنة 2023 انخفاصاً ملحوظاً في نسبة الشباب غير المشتغلين مقارنة بالعامين 2021-2022، كما تراجعت نسبة الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) غير المشتغلين	نسبة	23.9	23.1	22.1	انخفاض
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) خارج دائرة التعليم	نسبة	16.9	16.8	14.9	انخفاض
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) خارج التدريب	نسبة	32.8	31.9	28.2	انخفاض

جدول (5:6) نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب

تطور المصارف التجارية:

العدد	السنة
553	2020
562	2021
575	2022
612	2023

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا 20 مصرفاً في نهاية الربع الثالث من العام 2023، منها أربعة مصارف تجارية عامة، حيث سجلت أعداد الفروع والوكالات المصرفية في سنة 2020 553 فرعاً ووكالة وارتفع إلى 612 فرعاً ووكالة في 2023.

جدول (6:6) يوضح تطور فروع ووكالات المصارف التجارية

المقدمة

الخبرات والموارد المالية اللازمة لإيجاد بنية تحتية ملائمة تلبي احتياجات القطاع الصناعي، وعلى الرغم من هذه التحديات تواصل الدولة جهودها لتحقيق أهدافها في تعزيز التصنيع والابتكار، وصولاً لتحقيق تنمية مستدامة وبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة وتبني سياسات تشجيع التصنيع وتسهيل الوصول إلى التمويل بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

تدرك الدولة الليبية دور التصنيع والابتكار في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، ولذلك حرصت على تسخير إمكانياتها في سبيل تعزيز هذين المجالين إيماناً منها بأهميتهما كركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم التصنيع وتوفير بنية تحتية مناسبة لتسهيل عمليات التصنيع وتشجيع الابتكار، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق أهداف الدولة في هذا المجال، منها تأخر القطاع المصرفي في مواكبة التطورات العالمية الخاصة بتمويل المشروعات، ونقص

التقدم المحرز:

تطور البنية التحتية للنقل: -



تُعدّ شبكة الطرق في ليبيا شرياناً حيويّاً يربط مختلف أنحاء البلاد ويُسهّل حركة النقل والتنقل للأفراد والبضائع، وتمتلك ليبيا شبكة طرق واسعة تمتدّ لأكثر من 47,590 كم من الطرق المُعبّدة، تشمل الطرق السريعة والطرق التي تربط المدن الرئيسية ببعضها، أهمها الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها، والطرق السريعة (83 كم) في كل من (طرابلس، بنغازي، البيضاء، مصراته، وسرت)، بالإضافة إلى شبكات الطرق داخل المدن والقرى والأرياف، وتعمل الحكومة حالياً على استكمال تنفيذ بعض مشاريع الطرق مثل:-

تدابير منع إدخال الأنواع الغريبة إلى النظم الإيكولوجية:



معدل إدخال الأنواع الغريبة والغازية للبلاد بما نسبته 50 %، مع تنفيذ برامج وطنية لرصد وإدارة مسارات انتشار تلك الأنواع والعمل على مكافحتها والقضاء عليها مع التركيز على الأنواع ذات الأولوية داخل شبكة المحميات.

تم توثيق ما مجموعه 29 نوع من الكائنات الغريبة الغازية في النباتات الليبية، تنتمي إلى 25 جنس و 13 عائلة، منها 12 عائلة تنتمي إلى ذوات الفلقتين مع 22 جنس و 26 نوع، وعائلة واحدة فقط تنتمي إلى أحادي الفلقة مع ثلاثة أجناس لكل نوع واحد، وقد تم وضع إجراءات وطنية تهدف إلى خفض

حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها مستداماً

للتنوع الإحيائي في ليبيا 2022-2030 اقترحت ميزانية لتحقيق الأهداف العشرين التي نصت عليها، وكانت بإجمالي \$454,500,000 (أربعمئة وأربعة وخمسون مليون وخمسمئة ألف دولار أمريكي).

برامج الحماية والمحافظة على التنوع الحيوي والنظم البيئية يحتاج إلى ميزانيات وإدراجها ضمن أولويات الدول، وغالبا ما تكون متضمنة في إعداد الإستراتيجيات الوطنية التي تعنى بالتنوع البيولوجي، والإستراتيجية وخطة العمل الوطنية

نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

- انخفاض عدد الأنواع التي يتم تهريبها وخصوصا السلحفاة المصرية (Testudo Kleinmanni).
- إنطلاق مشروع إقليمي بحوض المتوسط لمراقبة القتل غير القانوني للطيور (IKB) بتمويل من الشبكة المتوسطية للطيور المائية (Med-Waterbirds Network)، بالتعاون مع الجمعية الليبية للطيور في ليبيا وبإشراف وزارة البيئة في يناير 2023.

الهدف السادس عشر:
السلام والعدل
والمؤسسات القوية.



المقدمة

تُدرّك الدولة الليبية تماماً أهمية هذه المبادئ وتعمل على إدراجها ضمن خططها وبرامجها الوطنية، وتسعى جاهدة لبناء مجتمع تسوده روح العدل والمساواة والشفافية والإفصاح، إيماناً منها بأن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة.

يشكل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع المشاركة المجتمعية ركائز أساسية لبناء مجتمعات قوية وفاعلة من خلال مؤسسات دستورية راسخة تضمن حفظ الحقوق، وبسط الأمن، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

التقدم المحرز:

حماية الطفولة

تولي الدولة الليبية اهتماماً بالغاً بحماية الطفولة إيماناً منها بأهمية دور الأطفال في بناء مستقبل مزدهر للأمة، ولهذا اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات لضمان سلامة الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال العنف والإساءة بما في ذلك

- العمل بقانون حماية الطفل رقم 5 لسنة 1997.
- إنشاء مكتب حماية الأسرة والطفل بقرار وزير الداخلية المفوض تحت رقم (1754) لسنة 2018.
- ليبيا طرف في عدة معاهدات واتفاقيات دولية خاصة بتوفير الحماية للأطفال ضد العنف أهمها اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ليبيا في 1993.
- رصد وتوثيق عدد حالة اعتداء نفسي واحدة فقط خلال ديسمبر 2023 وفقاً لتقرير رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل باللجنة العليا للطفولة.

استرداد الأصول ومكافحة الجرائم المنظمة:

أصدر ديوان المحاسبة الليبي خلال عام 2022 عدداً من القرارات لاسترجاع أموال عامة تم الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة، بلغت قيمتها حوالي 20,084,035 دينار.

تحصل مكتب استرداد الأموال الليبية وإدارة الأصول المستردة LARMO في ليبيا عام 2022 على صفة عضو مراقب بمنظمة الشبكة الدولية لاسترداد الأموال CARIN وعضو مؤسس لمكتب المنظمة بشمال إفريقيا، وأصبح له تواجد فعلى ومؤثر بعدد من الدول الحاضنة للأموال والأصول الليبية، وقد حقق مكتب استرداد الأموال الليبية وإدارة الأصول المستردة LARMO عدد من النجاحات منها على سبيل المثال

- استرجاع مبلغ 56 مليون يورو لصالح وزارة الداخلية.
- استرجاع العديد من القطع الأثرية الثمينة والتي يتجاوز عددها 30 قطعة أثرية وتمت إعادتها إلى موطن اكتشافها.

مكافحة الفساد والرشوة:

والمعلومات الدقيقة حول الإنفاق الحكومي للرأي العام، وفي إطار سعي الدولة على ملاحقة المفسدين ومعاقبتهم، فقد تم استحداث عدد من النيابات المتخصصة لمكافحة جرائم الفساد.

تعمل الأجهزة الرقابية على حماية المال العام وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف القطاعات، والتأكد من استخدام المال العام بشكل مسؤول، والتزام الجهات والمؤسسات الحكومية بالتشريعات النافذة والحرص على نشر البيانات

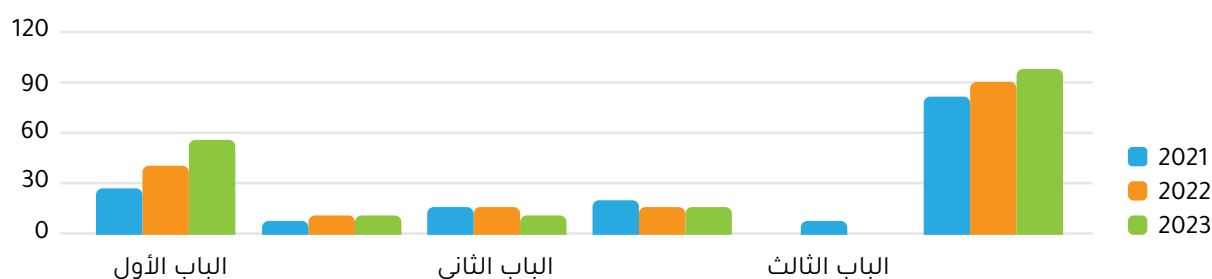
مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة:

سجلت الإيرادات العامة إرتفاعاً في عام 2022 حيث بلغت الإيرادات نحو 177 مليار دينار وبلغ الإنفاق 171 مليار دينار بفائض قدره 6 مليار دينار، وفي عام 2023 سجلت كل من الإيرادات والإنفاق إنخفاضاً، وبلغ إجمالي الإيرادات العامة نحو 126 مليار دينار في حين قد بلغ الإنفاق 123 مليار دينار بفائض قدره 3 مليار دينار كما هو موضح بالجدول (1:11)

تطبيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية تلتزم الدولة بنشر تقارير دورية عن الإيراد والإنفاق وقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات 2021 - 2022 - 2023 استدامة واستقرار في الموارد المالية العامة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال 2021 ما قيمته 122 مليار دينار ليبي في حين بلغ الإنفاق نحو 102 مليار دينار بفائض قدره 20 مليار دينار.

الإنفاق الفعلي						رمز الميزانية
2023		2022		2021		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
59.4%	60 مليار	50.3%	47.1 مليار	38.6%	33.1 مليار	الباب الأول (المرتبات والأجور)
8.9%	9 مليار	9.6%	9 مليار	9.3%	8 مليار	الباب الثاني (نفقات تشغيلية)
11.9%	12 مليار	18.7%	17.5 مليار	20.3%	17.4 مليار	الباب الثالث (الإنفاق التنموي)
19.8%	20 مليار	21.4%	20 مليار	24.2%	20.8 مليار	الباب الرابع (الدعم)
0%	0	0%	0	7.6%	6.5 مليار	الباب الخامس (الطوارئ)
100%	101 مليار	100%	93.6 مليار	100 %	85.8 مليار	المجموع

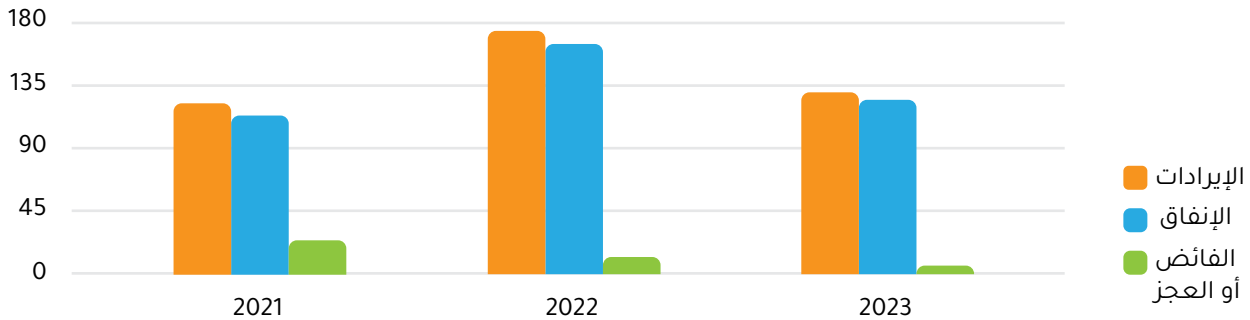
جدول (1:11) الإنفاق الفعلي للدولة 2021-2023



شكل رقم (1:11) يوضح توزيع الإنفاق على أبواب الميزانية خلال كل عام من الأعوام الممتدة من 2021 وحتى 2023

السنة	2021	2022	2023	مجموع السنوات
الإيرادات	122 مليار	177 مليار	126 مليار	425 مليار
الإنفاق	102 مليار	171 مليار	123 مليار	396 مليار
الفائض أو العجز	20 مليار	6 مليار	3 مليار	29 مليار

جدول (2:11) يوضح مجموع الإيرادات والإنفاق للأعوام 2021 - 2022 - 2023



شكل (2:11) يوضح حجم الإيرادات والإنفاق والعجز للأعوام 2021 - 2022 - 2023

رضا السكان عن الخدمات العامة

سعيًا من الحكومة للرفع من جودة الخدمات العامة، وتسهيل فرص وصول السكان إليها، وتعزيز اللامركزية الإدارية واعتماد مبدأ المشاركة المحلية، أصدر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القرارات التالية:

- قرار رقم (326) لسنة 2022 بشأن نقل الاختصاصات من الوزارات إلى البلديات ، بهدف التخلص من البيروقراطية وتعزيزًا لمبدأ الشفافية وتسهيل حصول المواطن على الخدمات دون عناء وفي محل إقامته.
- أصدر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (330) لسنة 2021، بشأن اللائحة التنظيمية لجباية الإيرادات المحلية، بهدف استفادة كل بلدية من إيراداتها المحلية والاستفادة منها في نفقاتها المحلية لتوفير الخدمات .

تعزيز المشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية

ليبيا عضو دائم في أغلب المنظمات والمؤسسات الدولية ومن المؤسسين لعدد منها والمشاركة بفاعلية في معظم البرامج والأنشطة بها، حيث تم توقيع إطار للتعاون في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة 2023-2025 بين الأمم المتحدة ووزارة التخطيط في ديسمبر 2022، وتعلق بالسلام والحوكمة والتنمية الاقتصادية المستدامة وتنمية رأس المال البشري، والتغير المناخي والبيئة.

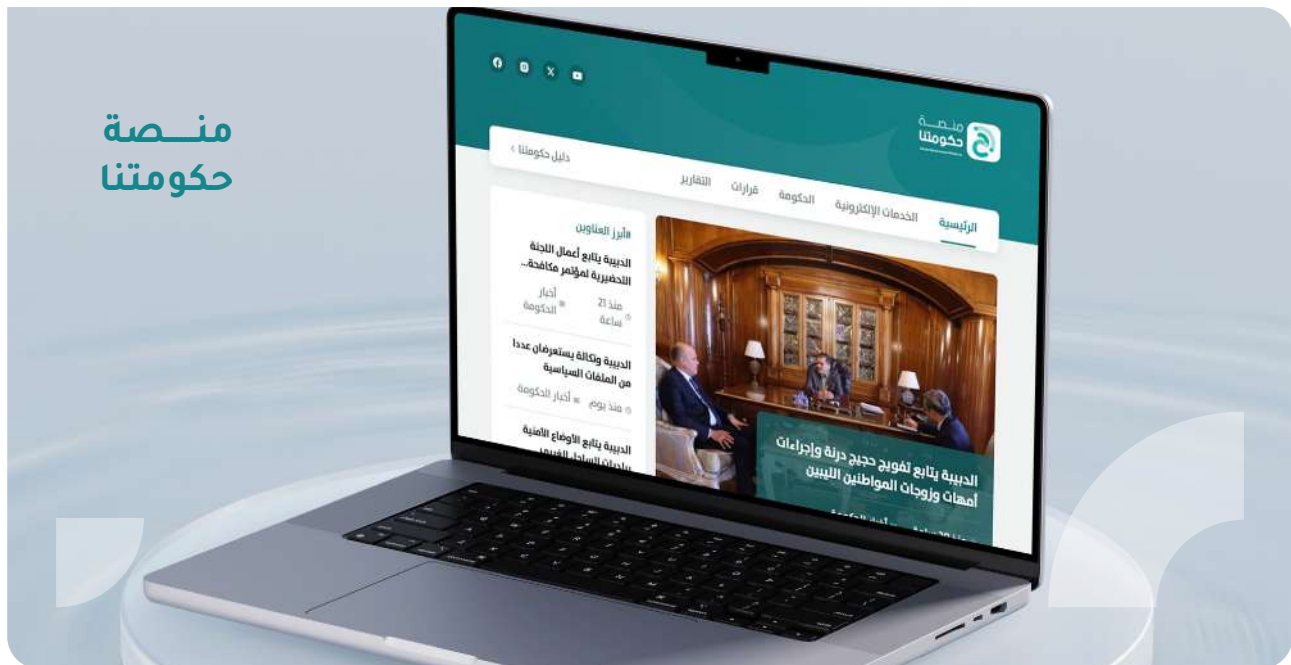
توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد

تعتبر عملية تسجيل المواليد من المهام الرئيسية للحكومة التي تنظم حياة الفرد، حيث تقوم مصلحة السجل المدني من خلال فروعها المنتشرة في كامل ربوع ليبيا بتسجيل حالات الولادة وقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني 100 %.

سهولة وصول السكان للمعلومات

أولت دولة ليبيا اهتماماً كبيراً بتطبيق نظم الحوكمة الرقمية وآلياتها إيماناً منها بأهميتها في تعزيز الشفافية والفاعلية والمشاركة في العمل الحكومي ومن أهم الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال هو نشر التقارير الدورية عن أنشطة الحكومة حيث حرصت الحكومة الليبية على نشر تقارير دورية تتضمن معلومات شاملة عن أنشطتها وإنجازاتها، وذلك عبر مواقع إلكترونية رسمية ووسائل التواصل الاجتماعي وإطلاق منصة إلكترونية تفاعلية، وفي عام 2021 تم إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية باسم (حكومتنا)، تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة وعموم الشعب الليبي.

نشر التقارير الدورية عن أنشطة الحكومة:



حرصت الحكومة الليبية على نشر تقارير دورية تتضمن معلومات شاملة عن أنشطتها وإنجازاتها، وذلك عبر مواقع إلكترونية رسمية ووسائل التواصل الاجتماعي وإطلاق منصة إلكترونية تفاعلية، وفي عام 2021 تم إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية باسم (حكومتنا)، تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة وعموم الشعب الليبي.

حوكمة المؤسسات

- إصدار دليل حوكمة المؤسسات المالية من خلال إعداد منظومات مالية ومصرفية خاصة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أحرزت المؤسسة الليبية للاستثمار تقدماً كبيراً وفقاً للتقييم السنوي لسنة 2023 «لوحة نتائج GSR للحكومة والاستدامة والمرونة» لتقييم جهود الصناديق الاستثمارية المملوكة للدول، والصادر عن منظمة «Global SWF» المعنية بتحليل مساعي الحوكمة والاستدامة والمرونة، حيث ارتفع تقييمها بدرجة إجمالية بلغت 64% بعد أن كانت 60% و52% و4% في الأعوام 2020 و2021 و2022 على التوالي، مما يشير إلى تحسن مؤشرات ممارسات الحوكمة والاستدامة والمرونة والإفصاح عنها.



التحديات

التحديات

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن أن نستعرضها في الآتي

1. توفير الاستقرار السياسي:

تسعى ليبيا لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قاداته، وتقود إلى تحقيق السلام والازدهار المنشودين، من أهم التحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. تضرر البنية التحتية:

تضرر المرافق الصحية والتعليمية وغيرها بسبب الصراعات يعوق الاستخدام الكفؤ للموارد العامة، وجهود تعزيز الشراكات المحلية والعالمية وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3. الاعتماد على قطاع النفط والغاز:

اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع النفط والغاز في تمويل الميزانية العامة للدولة، وعدم تنوع مصادر الدخل، يشكل تحدياً في استدامة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

4. التأخر في إصلاح السياسة المالية العامة:

يؤدي إلى هدر الموارد العامة وعدم القدرة على استخدامها بشكل كفؤ في تحقيق أهداف محددة قابلة للقياس. كما أن التأخر في إصلاح النظام الضريبي يعيق تمويل برامج الحماية الاجتماعية ويحد من التوزيع العادل للدخل.

5. إعادة هيكلة الدعم:

يشكل تحدياً أمام متخذي القرار في المستقبل لاستخدام الموارد العامة بشكل أفضل وتوجيه الدعم لمستحقيه فقط.

6. انتشار اقتصاد الظل:

يعتبر من التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. عدم وجود سياسة نقدية فعالة:

الحاجة إلى استقرار سياسة سعر الصرف تعتبر من تحديات الاستدامة المالية التي تنعكس سلباً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

8. توسع التوظيف في القطاع العام:

يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة لا يمكن تحمله في المستقبل.

9. تغير المناخ والتصحر:

تدهور التنوع الحيوي والوضع المائي في ليبيا، وعدم وجود مصادر متجددة من التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10. نقص البيانات والمعلومات:

من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. نظام الصرف الصحي:

الحاجة إلى توفير نظام متكامل وفعال للصرف الصحي داخل المدن والتجمعات السكنية.

12. التعدي على المخططات العمرانية:

انتشار التجمعات السكنية العشوائية يعيق تنفيذ وإنشاء المدن المستدامة.

13. تعزيز دور الطاقات المتجددة:

وكفاءة الطاقة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

14. ضعف مساهمة القطاع المصرفي والقطاع الخاص:

محدودية دور القطاع المصرفي والقطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

15. عدم توفر بيئة استثمارية مناسبة:

الحاجة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

16. مواجهة تغير المناخ:

الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمجابهة عواقب وآثار تغير المناخ، وغياب إطار تنظيمي للعمل المناخي، وعدم وجود منظومة متكاملة على المستوى الوطني للتغير المناخي.

17. ضعف البنية التحتية للموانئ والصيد البحري:

عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة لقطاع الثروة البحرية، بالإضافة إلى التحديات التشغيلية واللوجستية الشاملة المرتبطة بأنشطة الصيد البحري.

18. نقص مشاريع البنية التحتية الأساسية:

مثل الطرق والنقل والطاقة والاتصالات وغيرها، تعيق استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

19. نقص الشفافية والإفصاح:

وضعف الحوكمة تعيق جهود بناء شراكات فعالة وتنمية حقيقية مستدامة.

20. الهجرة غير الشرعية:

من التحديات المهمة التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



التطلعات المستقبلية

التطلعات المستقبلية

الناتج المحلي الإجمالي ونقل وتوطين التقنية. فيما يخص الحد من أوجه عدم المساواة، فإن المؤسسات الحكومية تعمل جاهدة على هذا الملف. وأهم الخطوات المتخذة في هذا الشأن هي إعداد الإستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية وإدماجها في الخطط القطاعية والكلية الوطنية، وإنشاء السجل الاجتماعي الموحد وإصلاح نظام الدعم بحيث يوجه الدعم لمستحقيه من الفئات الهشة. هذا الأمر سيوفر فرصاً أفضل لاستخدام الموارد بالشكل الأمثل.

كما أن الحكومة تستهدف تطوير نظم الإحصاء وتعزيز دور المؤسسات المنتجة للبيانات لتوفير فرص أفضل لإنتاج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاسترشاد بها في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج لخلق تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار، تعمل وزارة التخطيط على تنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير مصلحة الإحصاء والتعداد خلال السنوات القادمة.

من خلال تطلعاتنا المستقبلية، هناك حاجة ملحة لتطوير آليات العمل في الدولة الليبية لانتهاج مبدأ التعلم المستمر والتكامل وتطوير البرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وتمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للمشاركة في اقتصاد المعرفة.

يجب العمل على توفير تمويل مستدام لقطاع التعليم وتعزيز الاستثمار العام والخاص وتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد التعليمية. كما يجب التكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، وتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

تطوير البنية التحتية وبناء مرافق جديدة لتحسين كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والتعليمية، وكذلك الطرق والموانئ والشبكات الكهربائية وغيرها، لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحسين جودة الحياة للمواطنين عامة.

تتطلع دولة ليبيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الدائم من خلال تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة وديمقراطية تؤدي إلى سلطة تشريعية وتنفيذية تدير شؤون البلاد، وتعمل على تحقيق تنمية مستدامة ورفاهية لجميع أبناء المجتمع، وتحقيق نسباً جيدة من النمو الاقتصادي. تطمح ليبيا بأن تكون دولة مؤسسات قائمة على مبادئ العدالة والإنصاف، والحقوق العامة والحريات الأساسية ذات اقتصاد منتج متنوع ومتجدد ومجتمع يسوده السلم والأمن الاجتماعي والازدهار.

إن توفير الاستقرار السياسي سوف يمهّد الطريق نحو توجيه موارد الدولة للتنمية واستخدام الموارد العامة الاستخدام الأمثل لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وزيادة مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة النمو الذي يمكن أن يتحقق في المدى المتوسط لقطاع النفط من خلال رفع إنتاجه من 1.2 مليون برميل إلى 2 مليون برميل يومياً خلال العامين المقبلين 2025-2026، هذا بدوره سيوفر موارد أفضل لتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة و في هذا الصدد، خصصت الدولة الليبية ما مقداره 7 مليار دولار، أي ما يوازي 35 مليار دينار لتطوير قطاع النفط خلال سنة 2023، وتخطط لتخصيص استثمارات أخرى قد تصل إلى 7 مليار دولار أخرى خلال السنوات القادمة.

ومن جهة أخرى، تبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال برامج دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل المستدام من خلال المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية)، وتفعيل دور مؤسسات ضمان الإقراض لتحفيز المصارف التجارية للانخراط في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. كما

تبذل جهوداً لتفعيل برامج الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتطمح الدولة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في زيادة

ومخرجات المؤتمرات والندوات وورش العمل في رسم السياسات واتخاذ القرارات. الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد، وإدارتها بشكل مستدام لتكون رافداً اقتصادياً مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تحرير الاقتصاد الليبي من الاعتماد الكبير على النفط والغاز والعمل على تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة ودمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالاقتصاد المنظم.

تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في قطاع التكنولوجيا من أجل مجابهة ومكافحة التغيرات المناخية ودعم تنفيذ مبادرة ليبيا لزراعة وغرس مائة مليون شجرة لاستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

تعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع المستدامة. السعي إلى بذل المزيد من الجهود محلياً وإقليمياً ودولياً لتقنين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتحكم فيها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية والأمن القومي الليبي.

مواكبة التطور السريع وإفساح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية لتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ودعم تطوير الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية واستغلال الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

تنمية القطاعات المؤهلة ذات الميزة التنافسية والقيمة الاقتصادية المضافة للاقتصاد الوطني، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دعماً للاقتصاد الوطني، وتطوير القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة.

التحول نحو الصناعات الصغرى والمتوسطة وتوفير بيئة مناسبة لرواد الأعمال وخاصة الشباب والنساء، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وإعادة هيكلة ما يضمن تنفيذ سياسات نقدية ذات توجهات تنموية بهدف تطوير قدراته التمويلية في الاقتصاد الليبي.

تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق نمو متوازن بين مختلف البلديات، وتفعيل دور السلطات المحلية في البلديات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، ودعم وتشجيع البحث العلمي والابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تبني صانعي القرار لنتائج الأبحاث والدراسات التي تقوم بها المؤسسات العلمية، وكذلك توصيات



المصادر

قائمة المصادر

1	النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط (2022-2023).
2	التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات (2018).
3	التقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصاد الليبي، مجموعة البنك الدولي (2023).
4	تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام (2022).
5	التقرير المعد من الإسكوا بالتعاون مع الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للعام (2021).
6	تقرير مركز المعلومات والتوثيق، وزارة الصحة (2022).
7	تقرير أسباب الوفاة في ليبيا، مركز المعلومات والتوثيق، وزارة الصحة (2019-2022).
8	تقرير المركز الوطني لمكافحة الأمراض (2023).
9	مركز مراقبة الأمراض ومكافحتها بأمريكا. (CDC- 24/7).
10	تقرير منظمة الصحة العالمية WHO بعنوان "منع الانتحار- ضرورة عالمية" (2022).
11	دراسة المسح التدريجي لليبيا (2022 - 2023).
12	التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن حوادث الطرق (2022).
13	التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة (2023).
14	التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم لسنة (2023).
15	المسح الوطني التغذوي للمهات والحوامل والأطفال دون سن الخامسة، منظمة يونيسف للطفولة ومصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط (2022).
16	خطة البرنامج الوطني للصرف الصحي، جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق (2023 - 2027).
17	خطة البرنامج الوطني للمياه، جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق (2023-2027).
18	الإستراتيجية الوطنية للطاقت المتجددة وكفاءة الطاقة، وزارة التخطيط (2023-2035).
19	مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، مصلحة الإحصاء والتعداد (2022).
20	التقرير الموجز عن نشاطات صندوق التضامن الاجتماعي (2023).
21	التقرير السنوي لنشاط صندوق الضمان الاجتماعي (2022).
22	التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية (2022).
23	النشرة الإحصائية للمسح الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصناعة والمعادن (2022-2023).
24	تقرير السياسة الوطنية المكانية (2006-2030)، مصلحة التخطيط العمراني (2008).
25	تقرير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للعام المالي، وزارة التخطيط (2021-2023).
26	تقرير نشاط شركة الخدمات العامة طرابلس (2023).
27	ملخص المخطط العام لإدارة المخلفات الصلبة (2010-2030).
28	المخطط العام للتنمية السياحية في ليبيا (2009-2025).
29	التقرير الوطني الرابع حول اتفاقية التنوع الحيوي، الهيئة العامة للبيئة (2010).
30	مؤشر السلام العالمي، معهد الاقتصاد والسلام، سديني أستراليا (2023).
31	الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في ليبيا، وزارة البيئة (2022-2030).
32	التقرير السنوي للهيئة الليبية للبحث العلمي (2020-2023).
33	نشرة مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق من 1/1/2023 حتى 31/12/2023.



الملاحق

الرسائل الرئيسية

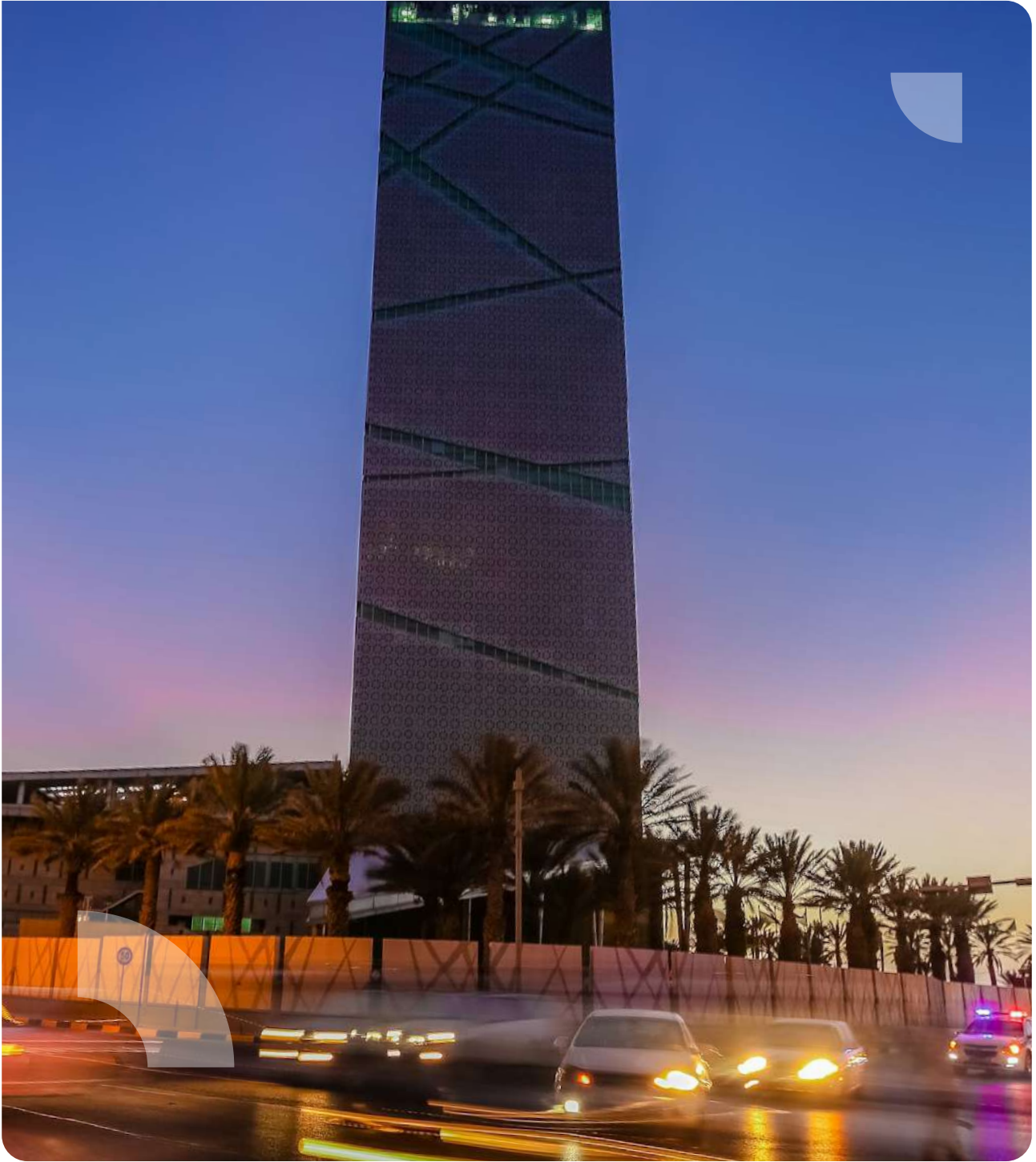
الحياة للتنمية والإعمار مع التأكيد على ضرورة بذل جهود أكبر لتحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة للتنمية المستدامة وتحقيق السلام والاستقرار وحماية حقوق جميع الناس مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

تعزيزاً للإلتزام ليبيا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 فإنها تقدم تقريرها الوطني الطوعي الثاني 2024 وذلك تأكيداً على عزمها وتصميمها بتحقيق أجندة 2030، وبالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الأهداف إلا أن ليبيا اعتمدت على عزيمة أبنائها وإرادة حكومتها في التطلع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تبني برنامج عودة



والتحديات والتي شارك فيها أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الرقابية والأوساط الأكاديمية والمجموعات النسائية والشبابية، حيث تبين هذه المراجعة الجهود التي قامت بها ليبيا في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى التقدم المحرز الذي حققته الدولة الليبية منذ إستعراضها للتقرير الوطني الطوعي الأول 2020.

إن إنجاز التقرير الطوعي الثاني حصيلة للجهود التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في ليبيا وفرق العمل وذلك بعد إعادة تشكيلها وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة حيث تقوم بدور المنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة رصد وتنفيذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، كما تم إعداد هذه المراجعة من خلال المشاورات واللقاءات التي ساعدت في جمع رؤى قيمة حول الأولويات



للدولة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وخلق شراكة بينه وبين القطاع العام وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي بهدف توفير التمويل المستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ستصبح أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030 مكوناً رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية ليبيا 2040 والتي تقوم وزارة التخطيط بالعمل على إعدادها.

تؤكد ليبيا حرصها على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية وتعمل على توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها وفي إطار ذلك فقد تقرر عدم اعتماد وزارة التخطيط لأي مشروع من مشروعات التنمية في مختلف القطاعات ما لم يتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسعي إلى توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية العامة



بإطلاقها مشروع التعداد السكاني والذي لم يتم القيام به منذ آخر تعداد في عام 2006 وكذلك نحو إجراء العديد من المسوحات لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر تحدي توفير البيانات والمعلومات على رأس أولويات العمل الوطني الساعي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة وفي سبيل تحقيق ذلك، سعت وزارة التخطيط من خلال مصلحة الإحصاء والتعداد التابعة لها إلى توفير البيانات المطلوبة



ما تحقق من تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية وعلى سبيل المثال رفع المرتبات والأجور من خلال تنفيذ الجدول الموحد للمرتبات وكذلك منح قروض للشباب لتيسير الزواج وصرف منحة للزوجة والأبناء وتفعيل دور صندوق التأمين الصحي العام لتوفير خدمات التأمين الصحي لجميع الليبيين.

تسعى ليبيا إلى تطوير نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع الليبيين يراعي حقوقهم المدنية ويضمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة وتوفير خدمات الصحة والتعليم للجميع لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال اعتماد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وكذلك



من حياة المجتمع وصولاً إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ومتوازنة، وزيادة مساهمة البحث والتطوير والابتكار في تنفيذ أجندة 2030 لزيادة الإنتاجية وتكون رافعة رئيسية للنمو الاقتصادي.

تسعى ليبيا إلى تطوير سياسات التوظيف وخلق فرص العمل اللائق وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار وإنشاء وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة لزيادة المساهمة في توفير مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك لكي تصبح جزءاً لا يتجزأ

المشروعات التنموية واستثمار مواردها الذاتية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعزيزاً لدور البلديات في تحقيق التنمية وإعادة الإعمار فقد تم تكوين عدد من صناديق الإنماء في بعض البلديات وخصوصاً المتأثرة والمتضررة من الحروب والكوارث الطبيعية في كل من بلديات بنغازي ودرنة وسرت وجنوب طرابلس وسبها وغيرها.

إن أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تداعياتها وآثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني، وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة تسعى ليبيا من خلال الجهود المبذولة محلياً والشراكات الإقليمية والعالمية إلى تقنين هذه الظاهرة والتحكم فيها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية والأمن القومي الليبي، وعلى اعتبار أن ليبيا دولة عبور فإننا ندعو الدول المستهدفة بالهجرة وخصوصاً الدول الأوروبية إلى الشراكة والمساهمة الفعالة مع ليبيا في معالجة هذه الظاهرة والحد منها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي تحقق في السنوات الأخيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة إلا أن الطريق لا يزال طويلاً وإن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهوناً بالقدرة على مواجهة هذه التحديات وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود وحشد الموارد على المستوى المحلي وأيضاً على مدى التعاون المشترك إقليمياً ودولياً لمواجهة، والتي من أبرزها الحاجة الملحة إلى توفير الاستقرار السياسي اللازم والمطلوب والذي تسعى الجهود المحلية والدولية لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قادته وتؤدي بليبيا نحو السلام والازدهار المنشودين.

تتوجه الدولة الليبية إلى الحلول الصديقة للبيئة لتنويع مصادر الطاقة والتقليل من الاعتماد على النفط، والاستثمار في الطاقة الشمسية والتوسع في الحلول الطبيعية بإطلاق مبادرة غرس وزراعة 100 مليون شجرة في كامل الأراضي الليبية بحلول عام 2030 للتقليل من حجم الانبعاثات الكربونية ومكافحة التغيرات المناخية وزيادة رقعة المساحات الخضراء ومقاومة الجفاف والتصحر ومواجهة أزمة نقص المياه واستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

حققت ليبيا انخفاضاً في معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف والحد من انتشار الجريمة في المجتمع واستقرار ملحوظ في الوضع السياسي والأمني وتعمل على بناء مجتمع خالي من الإرهاب وتأثيراته واتخاذ خطوات نحو تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون من خلال التقدم المحرز في متابعة القضايا الجنائية والإجراءات القضائية التي يقوم بها مكتب النائب العام، وكذلك التقدم المحرز في الحد من الفساد والرشوة من خلال التشريعات وآليات متابعة جرائم الفساد وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمتابعة الفساد والقضايا المعروضة على نيابات مكافحة الفساد.

سعت الدولة الليبية إلى تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق نمو متوازن بين البلديات والمواطنين الليبيين في كافة أرجاء البلاد بنقل العديد من الاختصاصات التي كانت تقوم بها الوزارات المختلفة إلى المستوى المحلي في نطاق البلديات والتي شهدت تقدم محرز في السنوات الأخيرة نحو التطوير والبناء وتحقيق التنمية الشاملة في ضوء التنافس البناء من خلال تنفيذ عدد كبير من



دولة
ليبيا

أهداف
التنمية
المستدامة



www.planning.gov.ly